معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 17/ العدد 1 (جوان 2022): ص.ص:1089-1105

استراتيجية الفعل النقابي في قطاع التربية:

قراءة تحليلية في ضوء التحليل الاستراتيجي لنقابة الكناباست

The strategy of syndical action in the education sector, in the light of strategic analysis of the CNAPESTE syndicate

ط.د. هندة موسي[1]* أ.د. محمد بومخلوف[2]

[1]جامعة الجزائر 2، الجزائر، hinda.moussi@univ-alger2.dz

[2]جامعةالجزائر2، الجزائر،-alger2.dz mohamed.boumakhelouf@univ

تاريخ الاستلام: 2021/11/01؛ تاريخ القبول: 2022/01/11؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

ترتكز هذه الدراسة أساسا على تحليل واقع الفعل النقابي في قطاع التربية والتعليم، وذلك بتسليط الضوء على الاستراتيجيات التي تتخذها نقابة الكناباست - الموسع - في عملها النقابي في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر والتي أحدثت منعرجا في تحقيق بعض مطالبها، وكيف أنها ظلت تستغل متغيرات البيئة المحيطة داخل وخارج المؤسسات التربوية من أجل بناء استراتيجية عقلانية يتخذها الفاعلون النقابيون ضمن اللعبة المنظمة لتعبئة القاعدة العمالية - الأساتذة - لمواجهة بيروقراطية التنظيم الرسمي عن طريق الأداة الكلاسيكية للنقابات العمالية ألا وهي الإضراب الذي كان ولا يزال الأداة الفعالة والناجعة التي تستخدمها الكناباست والكفيلة بشل جل أو بالأحرى معظم المؤسسات التابعة للقطاع، بأخذ مجموعة من الرهائن لبلوغ الأهداف المسطرة من طرفها سواء على المستوى القريب أو البعيد.

كلمات مفتاحية: الفعل النقابي؛ الاستراتيجية النقابية؛ الكناباست؛ الإضراب؛ عقلانية الفاعلين.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The main focus of this study is to analyze the reality of the trade union action in education, giving greater visibility to the strategies adopted by the CNAPESTE in its trade unionism under the current political and economic changes that Algeria has witnessed, and how the CNAPESTE still can manage to exploit the current environmental variables, inside and outside the educational institutions, to build a rational strategy such as strike that was used and still being used by teachers as an effective tool to face the bureaucracy of the formal organization.

Keywords: Trade union action; trade union strategy; the CNAPESTE; the strike; the rationality of the actors.

مقدمة:

كانت النقابية الجزائرية من بين النماذج الكبرى التي يحتدى بها؛ ذلك لأنها منذ نشأتها خلال القرن 20 م أشركت كل الفئات الاجتماعية من فلاحين وعمال ومثقفين في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورة الجزائرية. نموذج تجسد من خلال نضالات العمال الجزائريين في العديد من النقابات الفرنسية المتواجدة في الجزائر، غير أن سنة 1956 تمثل منعرج في النضال النقابي الجزائري، خصوصا مع الكم الهائل من المناضلين الذين فجروا الساحة النقابية، بعد تكوينهم الممتد إلى كبريات النقابات الفرنسية الكنفدرالية العامة للشغل CGT، إضافة إلى مشاركتهم الفعالة في النضال إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني FLN في الكفاح ضد التواجد الفرنسي الاستغلالي.

إذ لا يخفى على الكثير أن العديد من قيادي الحركة النقابية الجزائرية كانوا يمثلون رموز الحركة الوطنية، وارتكز عملهم في الدفاع عن القضية الجزائرية والعمال الجزائريين الذين كانوا يعانون من الاستغلال والتمييز العنصري وتدني مستوى الأجور داخل المؤسسات والمصانع.

غير أنه بعد الاستقلال أصبحت الحركة النقابية الجزائرية أمام واقع جديد تجسدت ملامحه في الصراع على السلطة السياسية، وتجليات الأنظمة الاقتصادية التي يستوجب تبنيها وفق منظور الدولة المستقلة. لتتقمص المركزية أدوارا جديدة

فرضها عليها الحزب الحاكم، ومن خلال هذا الوضع تشكلت العلاقة التاريخية بين مختلف الحركات الاجتماعية والسياسية والنقابية وأصبحت بمثابة مرجعية وطنية، استمرت للعديد من السنوات تعمل كقانون وحتمية أفرزت العلاقة المتبادلة بين الحقلين الاجتماعي والسياسي في مرحلة الأحادية الحزبية، وهذه العلاقة تندرج ضمن تبعية النقابة للحزب الحاكم معرقلة بذلك تطور استراتيجيات الفاعلين الاجتماعين والسياسيين على حد سواء. ولكن هذا الوضع كله لم يمنع بصفة نهائية بروز احتجاجات شعبية وإضرابات عمالية سواء كان ذلك داخل أو خارج الإطار المؤسساتي والتي مهدت تدريجيا لتأسيس النقابات المستقلة تمكن من خلالها العمال من تطوير استراتيجيات جديدة تجسدت في أفعال نقابية متعددة الأشكال.

ولا يمكن التعرض للفعل النقابي للنقابة الجزائرية المستقلة - نقابة الكناباست - في الفترة الراهنة واستراتيجياتها المختلفة في تبني الأفعال المباشرة دون العودة إلى مختلف الأطروحات المتعلقة بالحركة النقابية العالمية (الإيديولوجية والسوسيولوجية) والتي نراها مهمة في هذه الدراسة، لتبيان أن النقابات الجزائرية بمختلف أشكالها لا تختلف عن نظيراتها في البلدان الأخرى من حيث منهجيتها في العمل النقابي. معتمدين في ذلك على تقنية الملاحظة بالمشاركة التي طبقناها لمدة عدة سنوات في المؤسسات التابعة لقطاع التربية، خصوصا بعد سنة 2015، وإلى الاحتكاك الدائم مع الممثلين النقابيين والمنخرطين في الكناباست بهذه المؤسسات، إضافة إلى تحليل العديد من المقابلات التي أجريناها مع قيادة النقابة بولاية - البويرة – وقاعدتها العمالية – الأساتذة- وتحليل محتوى مجموعة من الوثائق الرسمية الخاصة بذات النقابة كيفيا. وقد تمكننا من الحصول على العديد من المؤشرات الميدانية والتي سمحت بالوصول إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات المهمة.

1.النماذج الفكرية والسوسيولوجية للظاهرة النقابية:

1.1. التصورات الإيديولوجية:

تعد النقابات العمالية وفق منظور كارل ماركس Karl Marx جهاز ضروري وأساسي في تطوير وعي البروليتاريا، لأنها بشكل أو بآخر تسمح بجمع جمهور العمال للدفاع عن مصالحهم، ومن هذه الزاوية تصبح النقابات وسيلة ضرورية للقيام بالثورة

البروليتارية.[1] كما يعتبرها لينين Vladimir Lénine بمثابة تنظيمات لا يمكن تجنبها تاريخيا، في ظل دكتاتورية البروليتاريا، فدورها رئيسي لأنها تضمن ضم عمال الصناعة إلى صفوفها، وتتمحور مهمتها في ظل هذا التطور التربية والتدريب والتكوين، وهي مدرسة للتسيير والإدارة والشيوعية، تهيئ العمال الذين لم يكتسبوا بعد وعي طبقة البروليتاريا. وفي الواقع من مهامها خلق جسر من العلاقات بين الطليعة والجماهير العمالية، ويتجسد عملها اليومي في إقناع هذه الجماهير بضرورة الانتقال إلى المجتمع الاشتراكي ثم الشيوعي فيما بعد[2].

بينما يربط كارل كاوتسكي Karl Kautsky التنظيمات النقابية بعلاقاتها بالحزب السياسي، إذ طالب بضرورة تبني النقابات العمالية مبدأ السياسة والعمل ضمن إطارها، كما أن الظروف المحيطة بعمل البروليتاريا تفرض ضرورة تبعية النضال النقابي للاستراتيجية العامة للحركة العمالية بقيادة الحزب، وفيما يتعلق بمبدأ الحيادية النقابية كحال النقابة في انجلترا Trade union هذه النزعة تسمح بظهور مواقف نقابية وعمالية يسود فيها مبدأ الدفاع عن مصالح العمال المهنية على حساب مصالح الطبقة ككل أين تسود النزعة التي تفصل بين الحركة النقابية وحركة الطبقة العمالية، ومن هذا المنظور تصبح النظرية الثورية ضرورية لمواجهة الاتجاه التحريفي نظريا، والاتجاه الانتهازي ميدانيا، خصوصا على المستوى النقابي[3].

غير أن هذه النقابات في نظر روزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg بمثابة تنظيمات ذات دور دفاعي فقط، لأن الصراع والهجوم والمواجهة الحقيقية من مهمة الحزب السياسي الاشتراكي الديمقراطي الذي يؤطر الطبقة العمالية ككل في صراعها الطبقي[4]. وترتكز

(1)Vladimir Lénine, **Marx- Engels – Marxisme**, traduction: Institut du marxisme-léninisme, édition du progrès, Moscou, 1946, pp 43-44.
(2) Vladimir Lénine, **œuvres complètes**, traduit par : Serge Mayret et al, éditions sociales, tome 32, Paris, 1977, p 12.
(3) Massimol, SALVADORI, « **la conception du processus révolutionnaire chez Karl Kautsky de 1891 à 1922**», in histoire du marxisme contemporain, dirigé par Dominique GRISONI, union générale d'éditions, Paris, tome1, 1976, pp 112-113.
(4) Gilbert Badia, «**l'analyse du développement capitaliste chez Rosa Luxembourg**», in histoire du marxisme contemporain, dirigé par Dominique GRISONI, union générale d'éditions, Paris, tome2, 1976, p 87.

استراتيجيتها في العمل على الإضراب الجماهيري، الذي يعد حسبها السلاح الأكثر فعالية في الصراع السياسي ضد البورجوازية[1]. بينما يذهب جورج سوريل Georges Sorel إلى أن النقابات من أقوى التنظيمات المستقلة أو المؤسسات البيداغوجية، والتي بإمكانها تقديم آليات كفيلة لضمان التطور الأخلاقي لطبقة البروليتاريا، وهي موجهة للصراع ضد البورجوازية والسلطات العمومية، ولا يمكن أن يكون شكل الصراع حسبه إلا ثوريا[2]. ويركز سوريل في مفهومه للحركة النقابية حول أسطورة الإضراب العام والدور الأخلاقي الذي يمارسه هذا الأخير على حياة المناضل العمالي أكثر من النتائج العملية المتحصل عليها من خلاله، إذ يتم إحياء الشعور بالكرامة العمالية والذي بدوره يمثل المحرك العمالي نحو مستقبل يعد بالحرية والاستقلال من البورجوازية والدولة الحامية لها[3].

ولتحقيق مسعى النقابات الثورية يستوجب اللجوء إلى العنف، وتتجسد مشاعره عن طريق الدعاية إلى الإضراب العام، وذلك بالاعتماد على الجانب النفسي والروحي للطبقة العمالية كوسيلة وحيدة كفيلة بتحقيق النصر على الطبقة البورجوازية والدولة[4].

ينطلق أنطونيو لابريولا Antonio Labriola من فكرة أن البروليتاريا كطبقة عليها أن تنتظم في إطار حزب عمالي خاص بها، أي بمثابة بديل سياسي وتنظيمي مختلف يرتكز على الوعي بالصعوبات الميدانية التي تواجهها البروليتاريا بحكم أن الحزب السياسي حسبه لا يعي تماما واقع الطبقة العمالية. وقد استند في هذا الطرح إلى التجربة الإيطالية في النضال الاشتراكي، أين فشل الحزب في تأطير وتوجيه الطبقة العمالية، بسبب غياب روح الممارسة فيه "la praxis"، وفي نظره أن الإضراب العام فعل عمالي ناجع لأنه يعبر عن تضامن كل العمال في العالم من أجل القضاء على كل أنواع الاستغلال والمجسد أساسا في العمل المأجور[5].

(1)Rosa Luxembourg, **grève de masses - partis et syndicats**, François Maspero, Paris, 1964, p 21.
(2) Gaéton Pirou, **Georges Sorel (1847- 1922**), Marcel Rivière Editeur, Paris, 1927, pp 27-28.
(3) Henri Arvon, **L'Anarchisme**, édition 6, PU F, France, 1974, p 121-122.
(4) Georges Sorel, **réflexion sur la violence**, édition 8, Entremonde, Genève, 2013, p377.
(5) Valentino Gerrtana, «**Réalité et taches du mouvement socialiste en Italie, dans la pensée d'Antonio Labriola »**, in histoire du marxisme contemporain, dirigé par Dominique GRISONI, union générale d'éditions, Paris, tome3, 1977, pp 305-306.

2.1 الأطروحات السوسيولوجية:

يميل تصور روبرت ميشلز Roberto Michels حول النقابات في البداية بانتقاده الشديد للحركة النقابية الألمانية، لكن انتقاده لها تغير خصوصا مع احتكاكه الكبير مع النقابيين الثوريين الفرنسيين وبدأت أرائه تميل لصالح النقابية وإلى الفعل المباشر، إذ يرى أن الحل يكمن في النزعة الثورية للنقابات كوسيلة للقضاء على الأوليغارشية في التنظيمات النقابية من قبل البيروقراطيات التي تفرزها من الداخل[1].

اعتبر لويس ألتوسير Louis Althusser النقابات والأحزاب السياسية من التنظيمات الاقتصادية والسياسية، والتي تنتج ضمن الأجهزة الإيديولوجية للدولة البورجوازية وبالتالي فهي مجرد قطع أو أجزاء من الطبقة البورجوازية المسيطرة في ظل النظام الرأسمالي، فإذا كانت هذه التنظيمات هي نتاج تاريخي لصراع طبقات طويل المدة تم من خلاله فرض الاعتراف الشرعي بها كتنظيمات بروليتارية، إلا أنها انخرطت عفويا في إطار أجهزة الدولة الإيديولوجية وذلك بتأطير الصراع الطبقي للبروليتاريا في شكل شرعي وقانوني تحدده الطبقة المسيطرة[2].

أصبح الدور التاريخي للنقابات في المؤسسات في نظر آلان توران Alain Touraine ينحصر فقط في الدفاع على الأجور، عوض المعارضة المطلقة للنظام الرأسمالي ورفض كل أشكاله والتوجه بقوة نحو الأهداف السياسية[3]. كما أن الفعل النقابي يتمظهر في الإضرابات المناسباتية المتمثلة في الأحداث السياسية والعالمية، مع غياب للحركات الكبرى الجامعة[4]. واقتصر فقط على مجموعة من العمليات المنعزلة التي تهدف إلى تعبئة بعض الفئات العمالية لمواجهة وكشف العدو من مسيرين وأرباب العمل، لتصبح الحركة النقابية بعيدة كل البعد عن ذلك الدور التاريخي الذي يجعلها كعنصر مستقل

(1) Jean Luc pouthier, «**Roberto Michels et les syndicalistes révolutionnaires français** », cahiers Georges Sorel-4, 1986, pp 46-49.
(2) Louis Althusser, **sur la reproduction**, actuel Marx confrontation, PUF, Paris, 1995, PP 125-126.
(3) Alain Touraine, **Le communisme utopique : le mouvement de mai 68**, Edition du seuil, Paris, 1972, p 168.
(4) Ibid, p 169.

في الحياة السياسية والاجتماعية أو كقوة اجتماعية تتحرك وفق تحولاتها الداخلية.

لاحظ ميشال كروزي Michel Crozier محدودية الفعل العمالي نظرا لتلك الاتفاقيات المبرمة مع أرباب العمل والتي تتميز بعدم قابليتها للتجديد، لتتجه النقابات مع مرور الوقت نحو التنازل والانصهار في نظام المصانع والمؤسسات والتمظهر بأفعال نقابية على مستوى آخر غير الصراع المباشر والعنيف مع أرباب العمل الذي برزت عليه في البداية[1].

وقد قدم كروزي براديغم لتحليل مختلف أنواع التنظيمات من جمعيات وأحزاب ونقابات عمالية، ألا وهو التحليل الاستراتيجي، وهو عبارة عن مقاربة سوسيولوجية ترتكز على تحليل الفاعلين الاجتماعيين داخل التنظيمات.

يقدم هذا المنظور مجموعة من المفاهيم والمبادئ التي تسمح بالقيام بتحليل العلاقات بين الفرد ومعوقات الفعل الجماعي، مع القيام بدراسة علاقات القوة، فالفعل الجماعي ليس بالضرورة حسب كروزي فعل قاهر ولكن يوفر بطريقة معينة مناطق الارتياب التي يشغلها الفاعلين باستراتيجية من أجل بلوغ أهدافهم[2]. ويهدف التحليل الاستراتيجي إلى محاولة وضع معالم لكل فاعل من الفاعلين المنخرطين في وضعيات معينة والاستراتيجيات القبلية التي وضعها كل فاعل من هؤلاء الفاعلين مهما كان نوعهم (مدير موارد بشرية ،أو تنظيم جمعوي) أو فاعلين جماعيين(كالنقابات، والمجالس الإدارية). إذ أن سلوكاتهم غالبا ما تكون صعبة التنبؤ ولكن ممكنة الفهم والاستيعاب. ولتفسير استراتيجياتهم يستوجب القيام بملاحظة سلوكهم وعليه يقضي التحليل الاستراتيجي فهم كيفية تصور كل فاعل للمشكل وتحديده له والوضعيات التي يشارك فيها، وذلك من خلال استخلاصها من آرائهم وتوجهاتهم وعواطفهم وخصوصا سلوكاتهم[3].

(1) Jacques René Rabier, « **Michel Crozier, usines et syndicats d'Amérique** », revue esprit le Canada français, (Août, Septembre) 1952, p 397.
(2) Linda Rouleau, **Théories des organisations**, Presse de l'université de Québec, Canada, 2007, p 121.
(3)Ibid, p 122.

كما يسمح هذا البراديغم بتحديد مصادر الفاعلين واستعداداتهم التي يعتمدون عليها من أجل بلوغ أهدافهم، إضافة إلى تحديد ما يمكن الحصول عليه أو ضياعه من خلال الرهانات والأفعال، وفهم كل هذه العناصر لكل فاعل (المشكل – الأهداف – المصادر والرهانات). بعد ذلك يصبح من الممكن تحديد استراتيجيات مختلف الفاعلين داخل التنظيمات البيروقراطية.

2.الحركة النقابية الجزائرية من النشأة إلى المأسسة:

1.2 في تطور الحركة النقابية الجزائرية:

تستمد النقابات العمالية عقيدتها من مختلف التوجهات والمشارب الإيديولوجية المتداخلة والمختلفة التي ظهرت مع التحولات التي طرأت على المجتمع منذ ظهور الصناعة واستحداث تقنيات جديدة فيها من أجل الزيادة في الإنتاج. هذه العوامل ساهمت في التسريع من وتيرة التغير داخل كل القطاعات السائدة في المجتمع. ولكن الطبقة العمالية كانت دائما تحتل موقعا هامشيا في الاقتصاد الرأسمالي الذي يعمل باستمرار على إحداث تغيير مستمر في بنية العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، مما أثر في واقع الطبقة العمالية التي عانت من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمعات الصناعية، وأدت إلى فرض تنظيم جديد في العمل يقوم على أساس تقسيم المهام ومبدأ التخصص. والجزائر ليست بعيدة عن كل هذه التحولات ولو أنها تأخرت مقارنة بالمجتمعات الصناعية.

واقترن تغيير نمط الإنتاج في المجتمع الجزائري بدخول الرأسمالية الكولونيالية والتحول من نظام الإقطاع إلى نظام العمل المأجور، والذي ارتكز أساسا على التمييز العرقي بين العمال الجزائريين والعمال الأوروبيين الذين كانوا منخرطين في نقابة الكنفدرالية العامة للشغل CGT. هذه الأخيرة ساهمت في تكوين الجزائريين نقابيا، غير أنها لم تكن تمثل حقلا كافيا يحقق فيها العمال الجزائريين مساعيهم بسبب تدني مستوى الأجور مما لم يسمح بتوحيد صفوفهم في إطار نقابي، باعتبار أن هذه النقابات الفرنسية وعلى رأسها الكنفدرالية العامة للشغل CGT ارتبطت ارتباطا وثيقا بظروف اقتصادية وسياسية تحدث في فرنسا. وبذلك لا يمكن اعتبارها نقابات جزائرية ذلك لأنها لا تتحرك وفق ظروف وشروط جزائرية.

تمكنت النخبة السياسية الثورية الجزائرية من تأسيس نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA وتعبئة الطبقة العاملة الجزائرية ضد كل أنواع الاستغلال الرأسمالي الكولونيالي، وكان لظهور المركزية النقابية بمثابة انطلاقة حقيقية لتجسيد المطالب العمالية والشعبية على المستويين النقابي والسياسي، ومكنت من توحيد جمهور العمال وكل الجزائريين من أجل خدمة القضية الجزائرية والقضاء الجذري على الاستعمار الفرنسي في الجزائر، غير أن التحالف بين ما هو سياسي حزبي وما هو نقابي أسس لعلاقة التبعية الأزلية للمركزية النقابية لحزب الثورة FLN، ابتدأت مرحلته الجنينية قبل الاستقلال وتكرست بعده.

2. 2. الحركة النقابية الجزائرية وتكريس المأسسة النقابية:

لم يتوقف عالم الشغل في الجزائر بعد عام 1962 عن كونه ميدان لكل الرهانات والصراعات المرتبطة بالمواجهات السياسية بين مختلف الفاعلين وبعدما كان تابعا للحركة الوطنية الجزائرية خلال الثورة، وأصبحت الحركات الاجتماعية تعبر عن مجمل الصراعات والمطالب المتأثرة مباشرة بالظروف التاريخية الخاصة بتلك المرحلة. إذ أصبح فاعلي الحقل الاجتماعي في الجزائر لا يتموقعون فقط بعلاقاتهم مع الحقل السياسي، ولكن العديد منهم بعدما كانوا مناضلين نقابين اهتموا بالوجهة السياسية، بالبحث عن سبل السيطرة على النظام السياسي وتجسد ذلك من خلال الصراعات القائمة. وفي المقابل اهتم العديد من المناضلين السياسيين الوطنيين بموجب توجهاتهم الإيديولوجية بتأطير الحركات الاجتماعية والنقابية على حد سواء[1].

وقد تجسدت جل الصراعات على المستوى الميداني مع أحداث أكتوبر 1988 وما تبعها من تغيير سياسي وقانوني كالاعتراف بالتعددية السياسية والنقابية في دستور 23 فيفري 1989 والذي بموجبه عرفت الحركة النقابية الجزائرية تغييرا في أدوارها التقليدية.

وقد تضمنت المادة 39 من الدستور التأسيس للحرية النقابية، وتجسد هذا الاتجاه الديمقراطي في قانون 14-90 في جوان 1990. غير أنه ما يلاحظ في تلك

(1) Amar Benamrouche, **Grèves et conflits politique en Algéri**e, Kharthala, Paris, 2000, pp 11-12.

التعديلات التي أجريت في دستور 1990 هي تلك المتعلقة بقانون 11-90 المتعلق بالتوقف عن العمل والتي تركت كل التأويلات الممكنة للتنظيم الداخلي للمؤسسة فيما يخص شرعية الإضراب أو التوقف عن العمل من عدمه، كما اعتبرت المادة "2" من نفس القانون المعدلة كل توقف عن العمل غير شرعي وخطأ مهني يهدد صاحبه بإجراء تأديبي إلى درجة التسريح عن العمل[1].

إضافة إلى ما سبق، أوجب المشرع في القانون 2-90 المعدل والمتعلق بممارسة حق الإضراب ضرورة التأطير النقابي لكل إضراب، كما تشرع المادة 05 من نفس القانون عن ضرورة التزام العمال المضربين بتقديم ممثلين لهم[2].

والملاحظ أن التشريعات السابقة لم تكن تستوجب صراحة بأن تكون النقابة كمؤطر ومنظم للإضرابات العمالية،غير أن هذه التعديلات الجديدة تضع النقابة موضع تهديد يصل إلى درجة الحل، ذلك في حالة ممارستها أي نشاط يتعارض مع التشريعات القانونية المعمول بها. وكأن بها ترغب في الحد من الإضرابات والاحتجاجات العمالية، والدليل على ذلك هو ذلك الغموض الذي اكتنف النصوص القانونية المشرعة لهذا الفعل، إذ أنه من جهة تقر بالإضراب كحق قانوني للعمال، ومن جهة أخرى تعتبر هذا الفعل وفي الكثير من الأحيان مخالف للقوانين السارية المفعول، وتركت المشروعية منذ البداية تحتمل العديد من التأويلات إذ أن التنظيم الداخلي للمؤسسة هو الذي يطلق الحكم عليها، إضافة إلى ضرورة التأطير النقابي لها وفي المقابل متابعة النقابات المؤطرة للإضرابات قضائيا في حالة عدم مشروعيتها، لذلك يتحمل العمال من جهة والنقابات من جهة أخرى مسؤولية اللجوء إلى الإضرابات وجل العقوبات المترتبة عنها.

3. استراتيجية الفعل النقابي في قطاع التربية "الكناباست" -أنموذجا:

1.3 نوعية المطالب النقابية وتحديد الفعل النقابي المعقلن:

ارتأى العديد من الفاعلين داخل الحقل السياسي والمتشبعين بمختلف الإيديولوجيات بعد الانفتاح على الحرية النقابية والسياسية، اللجوء إلى تنسيقية

(1) Ibid, 76.
(2) Ibid.

خاصة بمستخدمي التربية طالبت بحقها في إنشاء نقابة خاصة بالأساتذة، وفرضت على الوصاية الاعتراف بها بعد جملة من الإضرابات طويلة المدى بلغت أكثر من خمسة أشهر من سنة 2003 إلى سنة 2007، أين تم الاعتراف الرسمي تحت تسمية الكناباست. والملاحظ أنها شملت في البداية قاعدة من الأساتذة التابعين للطورين الثانوي والتقني دون الأطوار التعليمية الأخرى.

ومن المبررات التي قدمها مؤسسو هذه النقابة أن الانتقال من التنسيقية التي شملت جل المستخدمين في قطاع التربية إلى نقابة خاصة بفئة أساتذة، هي صعوبة التأطير والتحكم في القاعدة واختلاف الأسلاك والرتب الوظيفية وبالتالي اختلاف الوعي بين هذه الفئات.

وتميز الفعل النقابي لذات النقابة منذ بداية تأسيسها بالفاعلية وقوة التعبئة وارتفاع نسبة الاستجابة للإضرابات، إلا أن هذه الفاعلية مكنتها من تحقيق بعض المطالب المادية المتعلقة بالأجر، وبالمقابل لا تكفي وحدها بتحقيق العديد من المطالب وحل مشكلات كثيرة خاصة بالقطاع، ذلك لأن الطورين التعليميين (المتوسط والابتدائي) لم ينخرطا في هذا المسعى، ما مكن الوصاية - وزارة التربية الوطنية- في كل مرة من التحكم في الأوضاع مع وجود نقابات أخرى في نفس القطاع تمتاز بنقص التعبئة وغياب فعل الإضراب في استراتيجياتها، ما أجبر فيما بعد الكناباست إلى اللجوء إلى تبني تكتيك آخر وهو استقطاب جل الأساتذة في جميع الأطوار التعليمية لثقتهم بفاعلية استراتيجياتها المطلبية، بعد تحقيق بعض المطالب الخاصة برفع الأجور.

وقد اعتمدت هذه النقابة على العديد من الاستراتيجيات أهمها التواريخ الزمنية لإعلان الإضرابات ابتداء من 2008 إلى 2012 كمرحلة تنظيمية ابتدائية حاسمة[1]. هذا الفعل لقي القبول والاستجابة من طرف نسبة كبيرة من الأساتذة المنخرطين في النقابة، إذ نجد نسبة مشاركة تعادل 80% في الطور الثانوي، و 40% في الطور المتوسط، و10% في الطور الابتدائي[2].

تبدو المطالب التي رفعتها النقابة إلى الوزارة، كالترقية الآلية والزيادة في الأجور، والأثر الرجعي منذ 2012 واستحداث الرتب المهنية على أساس الأقدمية، ومطلب منحة

(1) انظر وثيقة الحركات الاحتجاجية من 2008 إلى 2012 بالموقع الرسمي للكناباست www.cnapeste.com

(2) عودة إلى الوثيقة السابقة.

تعويض المنطقة، وطب العمل، بالإضافة إلى ملف السكن وملف الصحة والخدمات الاجتماعية، جلها مطالب مادية، هذا الأمر يدفعنا للقول أن الكناباست نقابة مطلبية مادية بامتياز، لأن كل هذه المؤشرات لا تستبعد هذه التسمية "المادية" للنقابة. ذلك لأن اللجوء المتكرر إلى الإضراب من بين دوافعه تحقيق هذه المطالب المادية.

2.3 الترقية المهنية للأستاذ: تحقيق مطلب أم استراتيجية مضادة للوزارة لتفكيك القاعدة النقابية؟

سعت الكناباست لإظهار نزعة ذات طابع ديمقراطي من خلال إشراك القاعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكل فعل جماعي، وقد تمظهر هذا النموذج خلال فترات الإضرابات المفتوحة التي تميزت برفع مطالب شملت كل القاعدة، أحسنت فيها القيادة النقابية استغلال ذلك الحماس، وتجنيدها وتعبئتها وإشراكها كفاعل مؤثر أجبرت الوصاية على الرضوخ للتفاوض مع النقابة والاستجابة لبعض المطالب المحدودة.

غير أن هذا النموذج لم يكن له ليستمر بنفس الوتيرة والحركية باعتبار أن الوصاية وبعد تحقيق الترقية المهنية على أساس الشهادة العلمية وخصوصا الخبرة المهنية الذي يقابله ارتفاع متفاوت في الأجور، خلق نوع من التراتبية بين الأساتذة المنخرطين في الكناباست، (أستاذ مكون، أستاذ رئيسي، أستاذ امتياز)، وضع أنتج فيما بعد تشتت على مستوى القاعدة إذ تحدد كل رتبة مكانة الأستاذ المعنوية والرمزية، كما تحدد سلطته داخل المؤسسة، ما يؤسس لتباين من حيث الأهداف والغايات الخاصة بكل رتبة، وبعبارة أخرى لا يمكن للقاعدة المصنفة إلى عدة فئات ورتب مهنية أن تفرز فعل نقابي موحد الأهداف. ما صعب من مهمة النقابة في بناء استراتيجيات مستقبلية تتكيف والتقسيم الجديد لقاعدتها النقابية، والدليل على ذلك هو تراجع نسبة الإضرابات بعد لجوء الوزارة إلى تطبيق هذه الاستراتيجية الجديدة في سنة 2015من حيث التكرار أو نسبة المشاركة.

يظهر عامل الفئوية والهرمية داخل الرتبة الواحدة من العوامل الأساسية التي سببت تراجع العمل الجماعي، يضاف إليها عامل نزوع بعض الأساتذة إلى تقليد مناصب إدارية كالمدير ونائب المدير، لما لها من امتيازات خاصة لا يسع لنا ذكرها في هذه الدراسة، وغياب التلقين الخاص بمبادئ النقابة والأهداف التي ناضلت لأجلها، ما أفرز

تباعد بين المنخرطين الجدد والنقابة ككل، وأصبح الانخراط مرتبط أساسا بالحصول على بطاقات انخراط وجمع اشتراكات مع غياب واضح لروح النضال النقابي، الذي لا ينحني لتهديدات الوصاية المتعلقة بإجراءات تأديبية وعقابية تؤدي أحيانا إلى الفصل عن منصب العمل. وقد أثبت الميدان حقيقة هذا الطرح بذلك التراجع الرهيب في الاستجابة للإضرابات المعلنة منذ سنة 2016، وفيه اتضح أن الأساتذة المنخرطون الجدد لا يتحمسون للدخول في الإضرابات التي تعلنها النقابة .

تفككت القاعدة النقابية تدريجيا داخل الكناباست ولا يعود السبب فقط إلى التباعد القائم بين القاعدة والقيادة،و إنما إلى ذلك الصراع القائم داخل القاعدة نفسها، أي بين مضربين وغير مضربين. وتميل تفسيرات بعض قيادات الكناباست إلى اعتبار الأساتذة الجدد غير مشبعين بالنضال النقابي، سبب يعزوه هؤلاء إلى نقص في التكوين والإلمام بالمعارف القانونية الخاصة بحق الممارسة النقابية وحق الإضراب. وقد كثفوا في الآونة الأخيرة جهودهم في نشر الثقافة القانونية أملا في غرس قيم النضال النقابي. غير أنه في واقع الأمر حتى وإن كان هذا العامل يمارس تأثيره بصفة مباشرة على سلوك الأستاذ، إلا أن الوعي بالظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد غالبا ما يمارس تأثيراته داخل المجتمع ومؤسساته، ويتنمط سلوك الأفراد والجماعات تحت تأثير قوة خارج عن نطاق وعيهم وإرادتهم. إذ لا يخفى على الكثير أن الجزائر بدأت في تطبيق سياسة التقشف منذ 2016 هذه الوضعية الاقتصادية أثرت مباشرة على الوضعية الاجتماعية للعمال بما فيهم الأساتذة. ولم تفرز حركات عمالية ونقابية تطالب بتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأستاذ إلى غاية سنة 2019، سنة عرفت فيها حركات احتجاجية وإضرابات عمالية ذات طابع سياسي تحمل في طياتها مطالب اجتماعية واقتصادية ترغب كل الأوساط الاجتماعية بمختلف شرائحها تحقيقها بشتى الطرق والوسائل الممكنة.

وفي ظل هذه الأوضاع أين تداخل فيها السياسي بالنقابي والاجتماعي بالاقتصادي ركنت نقابة الكناباست إلى الركود ونقص في الفاعلية وتقلص في قاعدتها النقابية La désyndicalisation، بسبب غياب لاستراتيجية واضحة المعالم، وتردد القيادة في تبني مواقف ثابتة أثناء إعلانها الدخول في الإضرابات.

3.3. التمثيلية النقابية بين الصراع والتوافق مع التنظيم البيروقراطي:

لقد أثبتت القاعدة العمالية لنقابة الكناباست نجاعتها في مراقبة الممثلين النقابيين داخل المؤسسات التربوية إلى درجة عزل العديد من هؤلاء في حالات مختلفة ولأسباب متعددة سواء تلك المتعلقة بالابتعاد عن خدمة مصالح القاعدة أو في حالات التقرب من الإدارة لتحقيق الأهداف الفردية مقابل التنازل عن مبادئ وأهداف النقابة داخل التنظيم. من هنا تظهر قوة القاعدة ليس فقط كسند في الأفعال الجماعية والمنحصرة أساسا في الإضراب بل كذلك كمراقب مباشر لحركة التمثيلية النقابية في شكلها اليومي.

ينبني الفعل النقابي للكناباست داخل المؤسسة التربوية على طبيعة العلاقة القائمة بين ممثلها النقابي والمدير، إذ غالبا ما تحدد هذه العلاقة اتجاه ونوعية الفعل النقابي بين التوافق والصراع، ويكون هناك إشراك أو تغييب جزئي أو كلي للقاعدة النقابية في تلك المؤسسة، ويميل الممثل في حالة توافقه مع المدير إلى إقصاء القاعدة من دورها لعدم حاجته إليها، وبموجبه يضمن كل طرف (المدير والممثل) تحقيق أهدافه الخاصة جراء هذا التوافق، فيضمن الأول التهدئة المؤقتة للأوضاع داخل المؤسسة، بينما يضمن الثاني جملة من الامتيازات التي تتعلق به فقط. وخلال هذا الوضع تميل العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة إلى انخفاض في حدة الصراع يترتب عنها غياب أفعال نقابية جماعية جدية كالاحتجاج والإضراب.

أما في الحالات التي يكون فيها الصراع في واجهة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الفاعلين، تكون المؤسسة حقلا لجملة من الأفعال المتعددة الأوجه والمترتبة عن تناقض الأهداف بين هؤلاء الفاعلين، يلجأ الممثل النقابي من أجل فرض سلطته داخل المؤسسة إلى ربط علاقات قوية مع القاعدة كقوة قارة قادرة على قلب موازين القوى وترجيح الكفة لصالحه، ما يمكنه من فرض مكانته من خلال اكتساب سلطة داخل المجالس المختلفة. ويتمظهر الصراع غالبا في جملة من الوقفات الاحتجاجية والإضرابات التضامنية المتكررة في إطار التضامن مع قضية يكون فيها الممثل النقابي أو الأستاذ طرفا فيها نتيجة الصراع القائم داخل المؤسسة بين ما هو بيروقراطي وما هو نقابي حول السلطة.

تستفيد نقابة الكناباست من زيادة في عدد المنخرطين فيها مع ازدياد التعسف البيروقراطي الذي يمثله المدير داخل كل مؤسسة، بينما ينتج العكس بمجرد حدوث توافق بينه وبين الممثل النقابي، ويرى الأساتذة في التمثيلية النقابية بمثابة القوة

المناهضة للإدارة والتي بدونها يتعذر مواجهة التعسف الناتج عنها. كما يميل الأستاذ المنخرط إلى الانحصار والانغلاق على نفسه ضنا منه بعدم حاجته للتمثيلية النقابية داخل المؤسسة لحماية مكتسباته والدفاع عن حقوقه، إحساس ينتج عن وضعية العلاقات الاجتماعية السائدة داخل المؤسسة والتي تتسم بالهدوء والاستقرار.

غير أنه لا يمكن الجزم في كل الحالات عن حتمية التحالف بين القاعدة وممثليها في مواجهة المدير ذلك لوجود حالات متعددة تواجه فيها القاعدة تعسف وضغوطات الإدارة في وقت يتمتع فيه الممثل النقابي بكل الامتيازات الممكنة التي تسمح له من توسيع من هامش حريته (كالتغيب من دون مبرر، وعدم خصم الأجر في حالة التغيب، والاستفادة من التوقيت الأسبوعي المناسب له، النقطة الكاملة في تقييم مردودية الآداء في العمل،عدم تدوين التأخرات في العمل،عدم تدريس دروس الدعم المبرمجة من طرف الوزارة). وضعية تعكس تلك الفجوة القائمة من حيث العلاقة بين القاعدة النقابية وممثليها، ما يفرز لا محالة إما التخلي عن النقابة ككل، أو اللجوء إلى نقابة أخرى منافسة لها في حالة وجودها داخل المؤسسة هذا من جهة، أو القيام بعملية انقلاب داخلي على الممثل النقابي وانتخاب ممثل آخر يخدم أهداف القاعدة. وبهذه الخطوة الأخيرة يتم تهيئة البيئة الداخلية تدريجيا وانتظار الظروف المناسبة للجوء إلى فعل جماعي.

إن مثل هذه الأفعال النقابية الظاهرة والكامنة منها طبعت الساحة النقابية منذ 2015 أين تحققت بعض المطالب المادية الأساسية التي مكنت من حشد وتعبئة كل القاعدة العمالية على المستوى الوطني نظرا لشمولية المطالب المرفوعة وتغطيتها لجل مطالب الفئات المشكلة للقاعدة العمالية للكناباست.

خاتمة:

لم تخرج نقابة الكناباست في مسارها النقابي إلى اليوم عن الحتمية التاريخية التي تسير وفقها العديد من الحركات والنقابات العمالية،التي تظهر في بدايتها قوية ومؤثرة ذات طابع هجومي، رافضة في بعض الأحيان وفي بعض البلدان للنظام السياسي والاقتصادي القائم، لتميل في الأخير إلى تقديم العديد من التنازلات والاكتفاء فقط ببعض المكاسب والامتيازات المادية منها خصوصا، والتي تحقق بفضلها ارتقاء بسيط

لقاعدتها في سلم الترتيب الاجتماعي، داخل نفس النظام القائم والظروف التاريخية التي أنتجت أفعالها النقابية المباشرة. لتكتفي في أداء أدوارها على شكل تدخلات يومية لممثليها على مستوى المؤسسات التي تتواجد فيها.

لن نستثني الكناباست عن هذه النماذج التاريخية، إذ أنها كانت قوية لامتلاكها لقاعدة عمالية واسعة مكنتها من تحقيق مطالبها داخل ظروف تاريخية استثنائية عاشتها الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

لتتجه تدريجيا نحو "البرقرطة" أي أنها تأخذ نفس شكل التنظيمات والأجهزة البيروقراطية الأخرى التي تفرز الأوليغارشية من الداخل، وهذه الأخيرة تستغل سلطتها ليس فقط للمحافظة على مراكزها داخل التنظيم، وإنما في كبح القاعدة والحيلولة دون تحقيق طموحاتها ومنعها من تحقيق تقدمها النضالي لمسايرة ومواكبة التطور التاريخي.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1: الوثائق الرسمية:

- وثيقة الحركات الاحتجاجية من 2008 إلى 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Alain Touraine, **Le communisme utopique : le mouvement de mai 68.** Edition du seuil, Paris, 1972.
- Amar Benamrouche, **Grèves et conflits politique en Algérie**, Kharthala, Paris, 2000.
- Gaéton Pirou, **Georges Sorel (1847- 1922)**, Marcel Rivière Editeur, Paris, 1927.
- Georges Sorel, **réflexion sur la violence**, édition 8, Entremonde, Genève-Paris, 2013.
- Gilbert Badia, «**l'analyse du développement capitaliste chez Rosa Luxembourg** », in histoire du marxisme contemporain, dirigé par Dominique GRISONI, union générale d'éditions, Paris, tome2, 1976.
- Henri Arvon, **L'Anarchisme**, édition 6, PU F, France, 1974.

- Jacques René Rabier, **«Michel Crozier, usines et syndicats d'Amérique»**, revue esprit le Canada français, (Août, Septembre) 1952.
- Jean Luc pouthier, **«Roberto Michels et les syndicalistes révolutionnaires français »**, cahiers Georges Sorel- 4, 1986.
- Linda Rouleau, **Théories des organisations**, Presse de l'université de Québec, Canada, 2007.
- Louis Althusser, **sur la reproduction**, actuel Marx confrontation, PUF, Paris, 1995.
- Massimol, SALVADORI, « **la conception du processus révolutionnaire chez Karl Kautsky de 1891 à 1922** », in histoire du marxisme contemporain, dirigé par Dominique GRISONI, union générale d'éditions, Paris, tome1, 1976.
- Rosa Luxembourg, **grève de masses - partis et syndicats**, François Maspero, Paris, 1964.
- Valentino Gerrtana, **« Réalité et taches du mouvement socialiste en Italie, dans la pensée d'Antonio Labriola**», in histoire du marxisme contemporain, dirigé par Dominique GRISONI, union générale d'éditions, Paris, tome3, 1977.
- Vladimir Lénine, **Marx- Engels – Marxisme**, traduction: Institut du marxisme- léninisme, édition du progrès, Moscou, 1946.
- Vladimir Lénine, **œuvres complètes**, traduit par : Serge Mayret et al, éditions sociales, Paris, tome 32, 1977.